# روزنامة الحلول

ما ان بدأت الجولة السادسة للمفاوضات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية أعمالها في واشنطن، حتى أثيرت التساؤلات في الاوساط السياسية التي تتابع مجرياتها، ودارت، في الاجمال، حول موضوع واحد، هو: هل تفترض الروزنامة الاميركية الموضوعة للعملية السلمية في الشرق الاوسط، ان تكون جولة المفاوضات هذه حاسمة؟

ليست الاجابة سهلة، على كل حال، الّا ان التسلسل الزمني لما حدث، في خلال الشهرين المنصرمين، هامّ في إطار تقويم الدور الاميركي المفترض في العملية السلمية، وهو ينطلق من جولة وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر، على المنطقة، وما أُشيع، في أثنائها، عن سعيه الى تهيئة الاجواء للتوصل الى اتفاق في شأن الحكومة الذاتية الانتقالية بين اسرائيل والفلسطينيين قبل ٣٠ تشرين الاول ( اكتوبر ) المقبل (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٢/٧/٢٣).

هل لمست الادارة الاميركية مؤشرات ايجابية كي تدفع بهذا الاتجاه؟ جاءت الاجابة، هذه المرة، على لسان الناطق باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، الذي رأى ان واشنطن وجدت «أجواء جيدة لاستمرار مفاوضات السلام»، مضيفاً، ان الوزير بيكر «مستمر في استكشاف امكانات محدّدة لانجاح المفاوضات»، و«لدينا بعض التفاؤل» (**المصدر نفسه**).

أكثر من ذلك، حدّد مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، في شهادته في حضور لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الاميركي، الاولويات والخطوات المقبلة المطلوبة تجاه تقدّم العملية السلمية، فقال: «بعد تشكيل الحكومة الاسرائيلية [الجديدة]، فان أولوياتنا ستركّز على مضاعفة نشاطنا، وتكثيف جهودنا في عملية السلام من أجل احراز تقدّم حقيقي»؛ وان المسؤولية الاولى لبلوغ ذلك «لا تزال تقع على عاتق الاطراف نفسها»؛ وان الولايات المتحدة الاميركية بصفتها المشاركة في رعاية عملية السلام «ستعمل مع الاطراف المعنيّة لتحقيق الاهداف التي وضعتها لنفسها في مؤتمر مدريد للسلام، وتحديداً التوصل الى تسوية سلمية شاملة عبر المفاوضات المباشرة انطلاقاً من قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. امّا كيف سنقوم بذلك، فانه سيكون على رأس جدول أعمالنا، وفي مقدمة الاولويات مع الحكومة الاسرائيلية الجديدة» (**المصدر نفسه**، ٤ ـ ٥/٧/١٩٩٢).

والواضح، ان تبدّلاً ما طرأ على الاسلوب الاسرائيلي في التعاطي مع الادارة الاميركية، في محاولة تستهدف اشاعة الانطباع بأن الحكومة الاسرائيلية الجديدة لا تقف حجر عثرة على طريق السلام. من هنا، مثلاً، أعرب مسؤولون اسرائيليون، في منتصف تموز ( يوليو ) الماضي، عن ثقتهم في حدوث تغيير في الموقف الاميركي من ضمانات القروض المصرفية، بعد التوتر الذي شهدته العلاقات الثنائية في عهد حكومة رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، اسحق شامير (**جيروزاليم بوست**، ٢١/٧/١٩٩٢).

هكذا، دخلت محادثات وزير الخارجية الاميركي مع المسؤولين الاسرائيليين مرحلة متقدّمة في ما يتعلّق بضمانات القروض؛ اذ بدأ الطرفان، الاميركي والاسرائيلي، مناقشة التفاصيل المتعلّقة بامكان منحها، بعدما عادت الحكومة الاسرائيلية الجديدة وقدّمت طلباً جديداً بشأنها الى الجانب الاميركي، في خلال الاجتماع الذي ضمّ كلاً من رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، ووزيري الخارجية والمال، شمعون بيرس، وابراهام شوحاط، ومحافظ بنك اسرائيل يعقوب فرانكل، مع الوزير بيكر ومساعده دينس روس (**المصدر نفسه**).

وحسب المصادر الاسرائيلية، ناقش الطرفان امكان حصول اسرائيل على مليارَي دولار سنوياً، في خلال خمس سنوات، في شكل ضمانات مصرفية لقروض تشكّل المليارات العشرة التي طلبتها تل ـ أبيب. وأضافت المصادر، ان الاتفاق النهائي على هذه الضمانات، قد ينصّ على اقتطاع قيمة ما تصرفه الحكومة الاسرائيلية لاستكمال أعمال البناء الجارية في المستوطنات، بعد ان تتعهّد اسرائيل بعدم اقامة أبنية جديدة في الارض المحتلة، باستثناء استكمال ما وصل منها الى مرحلة متقدّمة (**الحياة**، لندن، ٢٢/٧/١٩٩٢).

وعلى الرغم من كل ما قيل عن شروط الادارة الاميركية بشأن ربط ضمانات القروض بالتقدّم على صعيد عملية السلام، قبل الموافقة عليها، فان للولايات المتحدة الاميركية شروطاً أخرى، كان لا بدّ من تحقيقها قبل الموافقة على الضمانات، وهي اقدام الحكومة الاسرائيلية على اجراءات جذرية لانعاش الاقتصاد الاسرائيلي عبر تحويله، تدريجياً، نحو اقتصاد السوق، وهي اجراءات تراها حكومة رابين مؤلمة ومحل خلاف مع واشنطن التي تصرّ على معرفة كيف ستصرف العشرة مليارات دولار؟ ولأي أغراض؟ (**نيويورك تايمز**، ٣٠/٧/١٩٩٢).

في هذا السياق، أشار بيكر الى ان الاسرائيليين عرضوا عليه «خطة اقتصادية» تنطوي على اجراءات لانعاش الاقتصاد الاسرائيلي ودفعه في اتجاه اقتصاد السوق. لكن خبراء اقتصاديين لاحظوا ان وزير الخارجية الاميركي انتقد السياسات التي يدار بها الاقتصاد الاسرائيلي، وأشاروا، بصفة خاصة، الى ان اسرائيل ارتبط قيامها وبقاؤها على الافتراض في تلقّي المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة الاميركية، مؤكدين ان اسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي يردد المسؤولون فيه القول، انه كلّما ازداد العجز، كلّما تمكّنوا من الحصول على المساعدات الاميركية (**المصدر نفسه**).

هل أصرّ الجانب الاميركي على الربط بين ايقاف الاستيطان الاسرائيلي في الارض المحتلة وحل أزمة ضمانات القروض الاميركية؟ في إطار الاجابة عن هذا السؤال، لفت بعض المراقبين النظر الى تلميحات بيكر التي أطلقها في شأن موقف اميركي أكثر مرونة من ضمانات القروض لاسرائيل، وقال ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة، خلقت «بعض الامكانات الجديدة» لاعطاء قوة دفع جديدة للمحادثات. وأثنى على رابين «لايجاده امكاناً لتحويل طبيعة محادثات [السلام]، وتجميد العقود الجديدة لانشاء المستوطنات في الارض المحتلة» (**الحياة**، ٢٠/٧/١٩٩٢). ولاحظ، في المقابل، انه سيرى «خفضاً ملموساً لحجم المستوطنات» في المستقبل القريب (**المصدر نفسه**، ٢٤/٧/١٩٩٢). كما شدّد على ان «المستوطنات هي مستوطنات، ولا فارق بين مستوطنات سياسية وأخرى أمنية». الاّ انه أوضح ان القرار الرقم ٢٤٢ «يضمن لاسرائيل امكان الحصول على ترتيبات أمنية قد تتضمّن انشاءات معيّنة يمكن البحث فيها في هذا الاطار» (**المصدر نفسه**).

## خيارات متباعدة

هل أدّى وقف النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في مقابل ضمانات القروض الى تقدّم في الموقف الفلسطيني؟ أجاب بيكر ان تقدّماً من الجانب الفلسطيني حدث، بالفعل، و«لكنني لا أستطيع ان أحدد الاتجاه». وفي هذا المجال «يمكن الرجوع الى الجانب الفلسطيني الذي أعلن في مؤتمر صحافي بعد لقائنا انه يشارك الولايات المتحدة الأميركية في ان هناك فرصاً مثمرة للسلام في إطار ما تقدّمه الحكومة الاسرائيلية الجديدة التي تولي اهتماماً للمتطلّبات القومية لاسرائيل، بعيداً عن بناء مستوطنات، وارضاء المهاجرين لاسرائيل في إطار قرارات السماح بالهجرة (**المصدر نفسه**، ٢٣/٧/١٩٩٢).

لكن الجانب الفلسطيني لم يكتف بهذه التأكيدات، وطرح تصوّره في مذكرة قدّمها الى وزير الخارجية الاميركي، هي بمثابة الثوابت التي لا يمكن التنازل عنها، ويمكن اجمالها بالنقاط التالية:

اولاً: بما ان الحكومة الاسرائيلية المتشدّدة رحلت من جرّاء نتائج الاستحقاق الانتخابي، وبما ان الجو النفسي الذي ساد بعد حرب الخليج قد تبدّل، فلا بدّ من تصحيح الوضع التمثيلي بالنسبة للوفد الفلسطيني المفاوض، بحيث يضمّ ممثلين عن مدينة القدس وعن فلسطينيي الشتات.

ثانياً: الوقف الشامل للاستيطان الاسرائيلي

في الارض المحتلة، بشقيه السياسي والامني.

ثالثاً: ان يتضمّن مشروع الحكم الذاتي انسحابات اسرائيلية من مناطق معيّنة يتمّ الاتفاق في شأنها.

رابعاً: ان تكون الانتخابات المزمع اجراؤها انتخابات تشريعية وسياسية، وان يشارك في هذه الانتخابات جميع الذين خرجوا من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بعد السابع من حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧.

خامساً: ان ترفع اسرائيل يدها عن اراضي الاوقاف الفلسطينية، وان تسلّم هذه الاراضي الى سلطة الحكم الذاتي لتعود، في النهاية، الى سيادة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ماذا كان الرد الاميركي على النقاط الجوهرية التي احتوتها المذكرة الفلسطينية؟ أجابت مصادر مطلعة، ان الرد الاميركي جاء على النحو التالي:

اولاً: لا مجال لتجاوز صيغة مدريد، لأن أي تجاوز ربما يؤدي الى الاطاحة بالحكومة الاسرائيلية وانهيار عملية السلام برمّتها.

ثانياً: لا تزال الولايات المتحدة الاميركية على موقفها الرافض للاستيطان باعتباره يشكّل عقبة كبيرة على طريق السلام، لكنها، في الوقت عينه، تتفهّم حاجات اسرائيل الأمنية، وهي لا ترى ضرورة للربط بين مسألة ضمانات القروض وبين القضايا الاستيطانية.

ثالثاً: بعد ان تعود السيادة على الاراضي العامة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فانها لا تصب في خانة الدولة الفلسطينية الموعودة؛ اذ سيبقى كل شيء على ما هو عليه الى حين الاتفاق على صيغة الحلول النهائية.

رابعاً: لا توجد أي امكانية لأن تكون الانتخابات المزمع اجراؤها في الضفة والقطاع انتخابات سياسية، وهي بالضرورة يجب ان تكون انتخابات للحكم الذاتي الاداري، لكن الادارة الاميركية ستطرح اقتراحاً في جولة المفاوضات السادسة برفع عدد الذين سيجرى الاقتراع عليهم لمجلس الحكم الذاتي الاداري الى نحو عشرين عضواً، وهناك اقتراحات أخرى سيتم طرحها في هذا الشأن (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٨/٨/١٩٩٢).

على الرغم من ذلك، فان الادارة الاميركية لم توصد الباب في وجه خيارات أخرى، لكنها، في الوقت عينه، لم تشرعه. هذا، على الاقل، ما أثمرت عنه المحادثات بين الرئيس الاميركي، جورج بوش ووزير خارجيته، الذي انتقل الى البيت الابيض للاشراف على حملته الانتخابية وبين رئيس الوزراء الاسرائيلي. ويبدو، حسب بعض المصادر المطلعة، ان ثمة أسساً تم الاتفاق في شأنها، لعلّ أهمّها:

اولاً: هناك قضايا تتعلّق بالفلسطينيين وحدهم، ومن دون الرجوع الى أي جهة أخرى، وهي الامور التي لها صلة بالقضايا اليومية الروتينية التي ستترتب على ادارة الحكم الذاتي الاداري في الانتخابات المقبلة، ومنها مهام الشرطة والبلديات وغيرها.

ثانياً: هناك قضايا تتعلّق بالاسرائيليين وحدهم، ومنها قضية الأمن بشقيه الاقتصادي والعسكري، والقضايا المتعلّقة بالمصادر الطبيعية ومخزون جوف الارض من المياه والمعادن.

ثالثاً: هناك قضايا اسرائيلية ـ فلسطينية مشتركة، وهي القضايا المتعلّقة بالصحة والبيئة، والتلوّث والمناهج الدراسية والرسوم الجمركية، والعمالة المتبادلة (**المصدر نفسه**).

وربما لهذا السبب، بالذات، صرّح رابين بأن انتخابات عامة ستجرى في الارض المحتلة في نيسان (ابريل) ١٩٩٣، «يختار الفلسطينيون فيها بأنفسهم ولأنفسهم مجلساً ادارياً (وليس بنية تشريعية يطالبون بها) ليتولّى الاجراءات المؤقتة للحكم الذاتي». واقترح الاول من كانون الاول ( ديسمبر ) المقبل موعداً للتوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين على ترتيبات هذه الانتخابات، والأول من شباط ( فبراير ) ١٩٩٣ موعداً لتحديد «دوائر النشاط» التي يمكن ان يتولاها الفلسطينيون في إطار الحكم الذاتي. وأضاف، ان اسرائيل «تعرض» بذلك، على فلسطينيي الارض المحتلة «الحكم الذاتي ليتولّوا شؤونهم بأنفسهم، باستثناء الأمن ومسؤولية المستوطنات الاسرائيلية». وفوق هذا وذاك، أشار الى أهمية المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي التي يفترض ان تمتد خمس سنوات من

أجل «تغيير المواقف» و«ازالة الشكوك» بين اسرائيل وجيرانها، مضيفاً ان «أي محاولة لجعل الامور تتحرّك دفعة واحدة من وضعها الحالي الى وضع دائم لن تنجح» (**الحياة**، ١٥/٨/١٩٩٢).

## تفاؤل معلن

وما يمكن ملاحظته، هنا، انه على الرغم من تباعد الموقفين، الفلسطيني والاسرائيلي، بل تناقضهما، من مسألة الحكومة الانتقالية، أو الحكم الذاتي، ولكل طرف تفسيره لذلك، فان الراعي الاميركي حرص، في محادثات الجولة السادسة، على تذليل العقبات التي تفصل بين الطرفين، وتقريب مواقفهما، وعلى بناء الثقة بينهما.

في هذا الصدد، أكد مسؤولون اميركيون، ان المتوقع ان تتركز المحادثات على الجبهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية على موضوع الاستقلال الذاتي المحدود في الارض الفلسطينية المحتلة، وهو ما يخشى بعض الاطراف العربية، ان يتم اتفاق ما بشأنه، يمكن ان يفضي الى حلول جزئية، لكن ذلك نفاه المسؤولون الاميركيون، بالقول: ان الراعي الاميركي لا يعمل ولا يساعد في التوصل الى حلول جزئية، على هذه الجبهة أو تلك، وإنْ كان لا يرى ضرراً في عدم الربط بين تحقيق التقدّم على جبهة ما والجبهات الاخرى. وفي سياق نفيهم الشديد للمخاوف من الحلول الجزئية، كرروا التأكيد على ضرورة ملاحظة ما عناه الرئيس الاميركي في قوله، بينما كان رابين يقف الى جانبه، ان المطلوب هو سلام حقيقي شامل على جميع الجبهات، انطلاقاً من قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٢/٨/١٩٩٢).

ومع ان المحادثات الاسرائيلية ـ الاميركية تركّزت، في الاجمال، على التصوّرات بشأن عملية الحل، فان هناك موضوعات توازي، إنْ لم تزد، في أهميتها، كانت في صلب تلك المحادثات الثنائية، وفي مقدمها، طبعاً، منح اسرائيل ضمانات قروض بمبلغ عشرة مليارات دولار.

وبالفعل، فقد تحدث الرئيس الاميركي، في مؤتمر صحافي مشترك مع رابين، بعد انتهاء محادثاتهما عن العلاقات الثنائية الخاصة والاستراتيجية بين الطرفين. وأكد استمرار التزام ادارته أمن اسرائيل، بما في ذلك «تفوقها النوعي». وأوضح انه بحث مع ضيفه في عدد من المسائل، أبرزها عملية السلام، «ونحن متفقان مئة في المئة على ان هدفنا يتعدّى انهاء حال الحرب؛ فما نسعى اليه هو سلام حقيقي مصادق عليه في معاهدات، ومتميّز بالمصالحة والانفتاح، بما في ذلك التجارة والسياحة»، وشدّد على ان السلام المنشود يجب ان يكون «شاملاً على كل الجبهات، ويرتكز على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وينبثق من المفاوضات المباشرة». وكشف توصّله مع رئيس الوزراء الاسرائيلي الى اتفاق على «مبادىء أساسية» يسمح باعطاء تل ـ أبيب ضمانات لقروض تصل الى عشرة مليارات دولار، موضحاً ان هذه القروض، اضافة الى الاصلاحات الاقتصادية الداخلية «ستساهم في تعزيز مستقبل اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

ومهما يكن من أمر، فان الرئيس الاميركي أعرب عن تفاؤله بأن تدخل المفاوضات الثنائية، في جولتها السادسة، في واشنطن «مرحلة جديدة تكون بنّاءة أكثر» (**المصدر نفسه**). وهو الامر الذي أكده مسؤولون اميركيون آخرون بقولهم «ان هدفنا الدائم، كما كان في كل جولة مفاوضات، هو حثّ جميع الاطراف على ان يأتوا بأفكار جديدة، واننا سنساعدهم على تحقيقها، لكننا، مثل غيرنا، ندرك ان بلوغ التقدّم المنشود لن يكون أمراً سهلاً» (**المصدر نفسه**).

ماالذي يدعو الى هذا التفاؤل، وإنْ كان حذراً؟ في الاجابة عن هذا السؤال، لا يتردّد المسؤولون الاميركيون الى الاشارة، فوراً، الى «التحول» الذي حدث في موقف اسرائيل، بعد فوز رابين في الانتخابات وتشكيل حكومته التي أعلنت «تجميداً جزئياً» للنشاط الاستيطاني في الارض الفلسطينية المحتلة، وكذلك الالتزام الذي أعلنه رابين، بعد محادثاته مع الرئيس الاميركي، في العمل الجاد لاحلال السلام (**المصدر نفسه**).

د. نبيل حيدري